المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 01-12-2006 العـــدد : 2254
الصفحـات : 20 المسلسل : 148

البيان الختامي يؤكد على المنطلقات الرئيسية في التعليم والمشاركون إلى الرياض للقاء خادم الحرمين الشريفين

العبيد ينتقد غياب الرقابة على تنفيذ الخطط والمشاركون يدعون للخروج من النمطية في التعليم والتدريب

الجوف: موسى بن مروي، ياسر العلي، ظافر القحطاني، علي العطشان، تيسير العيد، فريح الرمالي، منور بطاح

انتقد وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالله بن صالح العبيد خلال الجلسة الختامية للحوار الوطني السادس الذي اختتم فعالياته أمس في الجوف ضعف الرقابة على خطط البرامج الحكومية وقال يجب "أن يكون الجميع على قدر المسؤولية" مضيفا" ليس هناك رقابه فعلية على تنفيذ خطط الدولة والرقابة الحالية على صرف المال فقط ولا تشمل الرقابة على طريقة تنفيذ الخطط مما أحدث لدينا فراغاً رقابياً وبعض الإشكالات".

من جانبه قال محافظ مؤسسة التعليم الفني الدكتور علي الغفيص " المؤسسة تحتاج إلى استقلالية أكبر لأداء عملها بشكل أفضل مشيرا إلى تطبيق الفحص المهني على جميع العاملين المهنيين في السعودية "مؤكدا الحاجة إلى 30 ألف مدرب ومدربة خلال الثماني سنوات المقبلة، وأن المؤسسة لديها توجه في الوقت الحالي لافتتاح معهد للبترول في الخفجي وثلاثة معاهد بمشاركة القطاع الخاص الفرنسي ومعهدين للتشغيل والصيانة والتشييد".

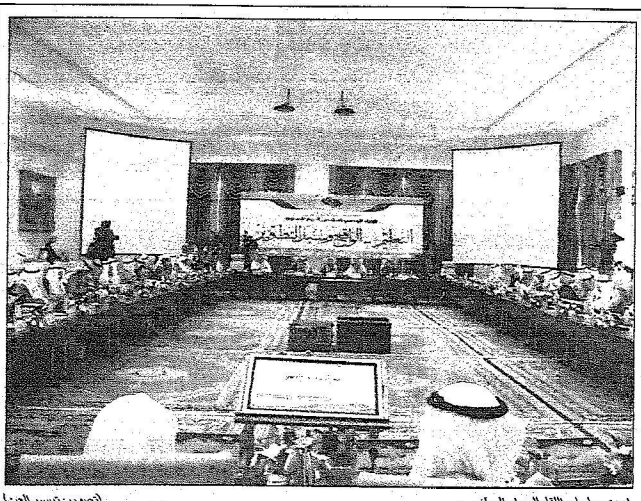

إحدى جلسات اللقاء للحوار الوطني (تصوير: تيسير العيد)

تأكيدات على أن التطور في شتى المجالات يتطلب الإستفادة من معطيات العصر دون مساس بالثوابت

وزير التربية: الرقابة الحالية على صرف المال فقط أحدثت لدينا فراغاً رقابياً وبعض الإشكالات

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 01-12-2006 العـــدد : 2254
الصفحـات : 20 المسلسل : 148

وقال المهندس عبدالله يحيى المعلمي إننا نعيش أزمة تعليمية ونحن بحاجة لخطط لمعالجة الأزمة على المدى القريب والبعيد".

وتحدث اللواء محمد أبوساق عن تحول التطرف الفكري إلى ممارسات متطرفة تصل إلى العنف اليدوي ورمي الكراسي في الندوات والمؤسسات الجامعية".

وفيما يتعلق بالتعليم الفني قال أبو ساق "يتلقى التعليم الفني الدعم الكبير من الدولة ولا بد من إدخال مناهج التعليم الفني في مراحل التعليم الأولى والمتوسط والثانوي لإعداد الطالب سلوكيا وهذا من شأنه أن يجعل المجتمع متقبلا له".

ورأت الدكتورة هدى الغفيص ضرورة تحسين الصورة الثقافية لدى المجتمع عن التعليم المهني والمطلوب التنسيق بين القائمين على تطوير المناهج في التعليم العام مع القائمين على التعليم الفني خصوصا ما يقدم للأطفال وترى وجوب التعاون بين التعليم الفني والإعلام لتوجيه رسائل لصغار السن في مرحلة رياض الأطفال والمراحل الابتدائية.

وقال الدكتور محمد الفوزان إن التعليم الفني والتدريب المهني حاضر غائب فهو حاضر لكثرة معاهده ووحداته وغائب في الميدان العملي وذكر أنه يلحظ أن من الخريجين من يمارس أعمالا لا علاقة لها بتخصصاتهم، ويرى أن هناك جهات تتحمل المسؤولية مع التعليم الفني في التوعية كوزارة الشؤون الإسلامية ووزارة الإعلام، وطرح تساؤلا حول مدى نجاح تجربة فصل التعليم الفني عن التعليم العالي.

وقالت الدكتورة الجوهرة بشيت إن مما يسر افتتاح 4 كليات تقنية عليا للبنات واقترحت أن توجه سياسة القبول بما يخدم سوق العمل وأن يتضمن إعداد وتطوير البرامج عنصر المرونة استجابة لحاجة المجتمع وخطط التنمية.

وذكر الدكتور عيد الشمري أن المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني تعاني مشاكل في التدريب الميداني نظرا لوجود أكثر من 2000 مهنة لديهم وتمنى على المؤسسة إشراك القطاع الخاص للمشاركة في محتوى البرامج التدريبية وفق حاجاتهم، وأن يتحول دور المؤسسة إلى جهة مشرفة ومعولة وذلك لتحقيق فاعلية أكثر في التدريب.

وقال الدكتور محمد الزيلعي إن التعليم الفني قديم قدم التعليم العام ومنتشر في أنحاء المملكة ولكن أثر الخريجين غير واضح، واقترح التوسع في الدورات القصيرة مؤكدا على أن متطلبات العصر تغيرت ولابد من مواكبة العصر في التدريب والأخذ بأيدي المتدربين ومساعدتهم لبدء العمل.

وذكرت الدكتورة وفاء طيبة أن الكثير من أبنائنا متميزون تقنياً وقالت إن التوسع الفني جيد حالياً ولكنه يهمل ذوي الاحتياجات الخاصة واقترحت أن يخصص خط إنتاج للمعاقين بحيث تقسم مهام العمل إلى أجزاء بسيطة يمكن للمعاق التدرب عليها وإتقانها.

وقال الدكتور عبدالله المعلمي إن إجمالي الملتحقين لا يتجاوز 100 ألف متدرب وإن عدد العمالة الوافدة يتجاوز 6 ملايين، وأضاف أن معاهد التعليم الفني مقيدة بأنظمة مالية محددة وهي غير قادرة على تطوير ذاتها.

وذكر الدكتور محمد النجيمي أنه ما تزال في مجتمعنا بعض العادات التي تحول دون الانخراط في الأعمال الفنية والمهنية، ورأى أن تقوم مؤسسة التعليم الفني بالتعاون مع الشؤون الإسلامية في الخطب والمحاضرات وترسيخ مبدأ العمل، وذكر أننا نعاني من رفض أبنائنا للعمل، وأن المشكلة في التدريب ودعاوى القطاع الخاص بعدم ملاءمة الخريج للعمل، وأشاد بالتدريب العسكري لأنه يعلم الانضباط واحترام الوقت.

وذكر الدكتور زهير السباعي أن التحديات أمام المؤسسة كبيرة، وأضاف أن تكلفة التدريب في وحدات المؤسسة تزيد عن الرسوم التي يدفعها المتدرب في المعاهد الأهلية الخاصة، متسائلا عن إمكانية إلقاء مهمة التدريب على عاتق القطاع الخاص.

وذكرت بهية النقادي أنه عند انتقال الإشراف على المعاهد الخاصة إلى المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني لم يكن بدء العمل بالقدر المأمول بل شمل ذلك زيادة في الأعباء على المعاهد الخاصة، وطالبت أن تعطي المؤسسة المعاهد النسوية نفس القدر من الاهتمام الذي تحظى به معاهد البنين.

الغفيص: مؤسسة التعليم الفني تحتاج إلى استقلالية أكبر لأداء عملها بشكل أفضل

وأكدت الدكتورة مريم التميمي على ضرورة إدخال بعض تخصصات التعليم الفني في التعليم العام، وأن تكون هناك حصة في المدارس للتدريب على المهن الضرورية، ورأت أن إدخال التعليم الفني في تعليم البنات يحتاج إلى حكمة ودقة، وقالت: يمكن أن نلحق التعليم الفني بالاقتصاد المنزلي شريطة أن تدرس المهن الرقيقة التي تلائم المرأة.

وطالب مهدي بخاري من المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني بالقيام بحملة إعلامية تبين الدخل المادي الذي سيحصل عليه من هذه المهنة، وتمنى أن تكون الحملة الإعلامية عن العمل المهني قوية بمختلف وسائل الإعلام.

واقترحت الدكتورة جميلة السقا إعداد نظام يسمح بتغيير مهارات المتدرب وتخصصه السابق، وطالبت بتطبيق نظام التعليم مدى الحياة، وأن يواكب التعليم الثانوي تدريب في المصانع والشركات، وطالبت ببذل المزيد من التعاون مع وسائل الإعلام وتثقيف الأسرة والمجتمع.

وذكر الدكتور عبدالله الصبيح أن هناك أعمالا فنية لا تحتاج لتدريب كبير كالتصوير واقترح افتتاح أقسام للتدريب على الدورات القصيرة، وقال إن الكثير من المهنيين لا يعملون وفق تخصصاتهم وهذا يعود إما لضعف التأهيل أو عدم قناعة بما سيقومون به من عمل أو ضعف في ضمانات حقوقهم.

وتحدث الدكتورة فاطمة الخريجي عن التدريب النسائي واقترحت الخروج عن النمطية السائدة في تدريب المرأة وإعداد المباني المنسبة والمجهزة تجهيزا مناسباً واقترحت تدريب البنات في صناعة الألبان ورأت أن يتم تقديم اختبارات قياس مهنية مع التأكيد على متابعة الخريجين وإعادة تدريبهم إذا دعت الحاجة لذلك.

وذكر الدكتور فارس النصيري أن التعليم الفني يمر بمرحلة تطور واسعة في مجال التدريب، والتوسع كبير في إنشاء المعاهد والكليات، وأن هناك تطوراً نوعياً في العلاقة مع القطاع الخاص فأصبحت تقدم استشارات رائدة في الحاسب والمحاسبة والأعمال الإدارية.

وحول المداخلات أوضح معالي محافظ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني الدكتور علي بن ناصر الغفيص أن جميع المداخلات في هذا اللقاء واللقاءات التحضيرية تمثل رؤى وأفكارا تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار، وقال إن الدولة تولي اهتماما كبيرا بالتعليم المهني وخصصت 9 مليارات ريال لإنشاء 49 كلية للتعليم المهني و142 معهدا مهنيا في مناطق المملكة المختلفة، ويوفر بيئة متميزة.

وأضاف الغفيص أن المؤسسة

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 01-12-2006 العـــدد : 2254
الصفحـات : 20 المسلسل : 148

تستفيد من التجارب العالمية ومن الدراسات الخاصة في مجال التعليم المهني، بمعنى أن كل برنامج ينفذ يبنى على خطط واستراتيجيات واستطلاع تجارب دولية، وأن نظام المؤهلات المهنية والفحص المهني حصيلة تجارب دولية، كما أن المؤسسة تبنت التدريب العسكري المهني، والتدريب في السجون، حيث قامت بإنشاء معاهد تدريبية داخل السجون، ويعامل الخريج معاملة المتدرب خارج السجن.

وأوضح الغفيص أن هناك إستراتيجية شاملة للتدريب الفني والمهني أقرها مجلس الشورى، وأن المؤسسة أعدت إستراتيجيتها الخاصة المنبثقة عن الإستراتيجية الشاملة وأبرزها ضرورة بناء شراكات إستراتيجية مع القطاع الخاص والقطاعات التدريبية في دول متقدمة لها تجارب ثرية في هذا المجال.

وتحدث مدير عام الشؤون المالية والإدارية بالمؤسسة الدكتور خالد أبا الخيل عن أن الاحتياج المستقبلي من المدربين خلال 8 سنوات سيصل إلى 30 ألف مدرب ومدربة يعملون في المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني التي تعد خريجين من التخصصات الهندسية والتقنية ورأى أن المؤسسة تحتاج إلى صلاحية أكبر في اللوائح حتى تستطيع تقديم معايير نوعية للجودة.

وأشار نائب المحافظ لتعليم والتدريب الدكتور حمد بن عقلا العقلا للثقافة الإعلامية المهنية وذكر أن المؤسسة تنسق مع كل الأطراف في هذا المجال، وذكر أن المؤسسة وفقت في حملة وزارة العمل لتوظيف السعوديين وطالب العقلا بتقديم جرعات إعلامية مكثفة ومتواصلة لتثقيف النشء على المهن المختلفة.

وذكر مدير عام التعليم التقني للبنات بالمؤسسة الدكتور ماجد المقبل أن المؤسسة تركز على الاطلاع على التجارب الدولية في المجال المهني، وعلى استقراء احتياجات سوق العمل النسائي، واختيار التخصصات المناسبة للمرأة وتحديد الهيكل الملائم للتدريب المهني للبنات، مع الحرص على أن تكون نقلة تدريب البنات نقلة استراتيجية من خلال خطة انتقالية لمدة 4 سنوات وليست إشرافية، ورفع مستوى التأهيل المهني للبنات ليوازي تدريب البنين، وقد تم تحديد (23) تخصصا تقنيا موزعا على (8) برامج تدريبية متوسطة وقصيرة المدى، وقد بدأنا فعليا المرحلة الثانية من التدريب.

وذكرت عميدة المعهد العالي التقني للبنات بالأحساء الدكتورة ناهد الموسى أن تجربة افتتاح المعهد شملت مفاجآت تمثلت في الإقبال الكبير الذي تجاوز 24000 متقدمة تنافسن على 900 مقعد وأن معظمهن من حاملات البكالوريوس والنسبة المتبقية من خريجات الثانوية العامة بنسبة دنيا 96٪ وقالت إن المعهد احتضن النخبة من المتدربات، وأضافت أن هذا الإقبال أتى من الثقة العالية بمستوى التعليم الفني بالمملكة وتجاوز المجتمع للنظرة الدونية، وهذا يعكس أن الفتاة السعودية تبحث عن تدريب يؤهلها للعمل والعطاء والمشاركة في التنمية وليس مجرد الحصول على مؤهل فقط.

البيان الختامي

من جهة أخرى صدر البيان الختامي في نهاية جلسات اللقاء الوطني السادس للحوار الفكري وتلا البيان أمين عام مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني فيصل بن معمر وجاء فيه: "الحمد لله، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه وبعد:

فإن مشروع الحوار الوطني الذي حظي برعاية القيادة الرشيدة لبلادنا الغالية لم يعد مجرد مشروع حضاري يستهدف إشاعة ثقافة الحوار، وإنما تجاوز ذلك ليكون منهجاً متطوراً قام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بتوظيفه بأسلوب علمي ومنهجي؛ للتوصل إلى رؤى وطنية تمثل رافداً أساسياً لمناقشة القضايا الوطنية بجميع أبعادها.

وإيماناً من المركز بضرورة بحث القضايا بمشاركة مسؤولي مؤسسات الدولة ذات العلاقة، وتحقيقاً لأهداف الحوار وتفعيلاً لخطواته، فقد انتقل المركز نقلة متميزة بعقد لقاء يضم المسؤولين عن تلك المؤسسات مع أطياف المجتمع.

وقد جاء اللقاء الوطني السادس للحوار الفكري، الذي عقد في منطقة الجوف على مدى ثلاثة أيام خلال الفترة من 7 - 9 ذي القعدة 1427هـ الموافق 28 - 30 نوفمبر 2006م، بعنوان "التعليم: الواقع وسبل التطوير" مسبوقاً بثلاثة عشر لقاءً تحضيرياً في مناطق المملكة للحوار حول واقع التعليم، بهدف التعرف على جميع وجهات النظر الهادفة إلى تطويره بوصف ذلك قضية وطنية ذات تأثير في جوانب الحياة كافة ومتطلباتها الراهنة والمستقبلية. وقد التقى فيه جمع من العلماء والمفكرين والمثقفين السعوديين رجالاً ونساءً مع وزيري التربية والتعليم والتعليم العالي ومحافظ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني وبعض مديري الجامعات وكبار مسؤولي هذه المؤسسات وبعض كبار مسؤولي الوزارات ذات العلاقة.

ويثمن المشاركون ما يحظى به التعليم في المملكة العربية السعودية من مكانة واهتمام منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله - ويذكرون بالفخر النقلات الكبيرة في مسيرة التعليم والتطوير المنشود في وسائله وآلياته.

والجميع يثمنون لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - القرارات الأخيرة لتأسيس عدد من الجامعات في مناطق المملكة وإنشاء جامعة متخصصة في مجال العلوم والتقنية، مع توظيف جزء من الوفر في ميزانية الدولة لمجال التعليم وإنشاء المباني للمؤسسات التعليمية.

ويؤكد المشاركون المنطلقات الرئيسة في مجال التعليم وهي:

- أن الإسلام - وهو المنهج الشامل لحياتنا - هو المنطلق لمنظومة التعليم سياسة ومنهجاً، وممارسة.

- أن التعليم يعد الركيزة الأساسية والعامل المشترك للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأحد الدعامات الرئيسة لتعزيز الوحدة الوطنية، وتقوية الجبهة الداخلية، والمواجهة الملائمة للتحديات كافة.

- أن التطورات المتلاحقة في شتى المجالات تتطلب الاستفادة من معطيات العصر والتقنيات الحديثة، مع المحافظة على الثوابت والمكتسبات.

الفوزان: التعليم الفني والتدريب المهني حاضر بكثرة معاهده وغائب في الميدان العملي

وأضاف المعمر "لقد استطاعت المملكة في وقت قياسي، على الرغم من التحديات والصعوبات، تحقيق إنجازات كمية ونوعية كبيرة في مختلف جوانب التعليم، مما أسهم في تعزيز التنمية الشاملة في المملكة، إلا أن ثمة متغيرات محلية وعالمية تستلزم مراجعة واسعة ورؤية جديدة لتطوير التعليم.

ولعل من أبرز هذه المتغيرات ما يأتي:

1. التكيف الاجتماعي السليم مع المتغيرات الاقتصادية والسكانية الكبيرة.
2. التطور الكبير في مجال تقنية المعلومات والاتصالات والحاجة إلى توظيفها في مؤسسات التعليم.
3. الانفتاح الإعلامي والثقافي

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 01-12-2006 العـــدد : 2254
الصفحـات : 20 المسلسل : 148

وتأثيره في العملية التربوية.

هذه التحديات والمتغيرات تتطلب عملاً علمياً ينبثق من رؤى مشتركة بين مفكري المجتمع ومثقفيه من جهة، والقائمين على العملية التعليمية من جهة أخرى تسهم في تطوير التعليم وتحسين مخرجاته.

وقد ناقش المشتركون واقع التعليم وسبل تطويره، وفي ضوء " تحليل المحتوى" لتقارير الرصد للقاءات الحوارية في المناطق، التي شارك فيها أكثر من ألف مشارك ومشاركة يمثلون جميع شرائح المجتمع تم التوصل فيها إلى تحديد واقع التعليم والتحديات التي تواجهه متمثلة في المحاور الآتية:

- السياسات والأنظمة والأهداف والخطط.
- المناهج والمقررات والأنشطة.
- الجودة والكفاءة وتقويم الأداء.
- القبول والطاقة الاستيعابية.
- المباني والتجهيزات والتقنيات التعليمية.
- اختيار القائمين على العملية التعليمية وتطوير أدائهم.
- طرائق التدريس وأساليب التقويم.
- البحث العلمي والدراسات العليا.
- التمويل والعلاقة مع القطاع الخاص.

ويؤكد المشاركون والمشاركات ضرورة مراجعة واقع التعليم، وتبني إستراتيجية وطنية مشتركة لتطوير التعليم العام والعالي والفني بجميع مكوناته وعناصره ترتكز على التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمتغيرات المحلية والعالمية تتضمن مراجعةً لسياسة التعليم، والاستمرار في مراجعة المناهج والمقررات الدراسية وتطويرها، والارتقاء بالمستوى الوظيفي للمعلمين والمعلمات وأعضاء هيئة التدريس، وتوفير المباني والتجهيزات التقنية، وتفعيل برامج التقويم واعتماد الجودة، وبالذات تقويم أداء مؤسسات التعليم ومخرجاته من قبل جهات مستقلة، والارتقاء بالبحث العلمي، وإسناد مهمة تنفيذ بعض برامج التعليم الجامعي والفني والتقني إلى القطاع الخاص والأهلي، والإفادة من التجارب العالمية المتميزة في هذا المجال.

ونظراً لتقارب وجهات النظر بين المشاركين والمشاركات في هذا اللقاء ومسؤولي التعليم عن قضايا التعليم وسبل تطويره، وثقة من المشاركين بقدرة مؤسساتنا التعليمية علمياً ومهنياً على تطوير التعليم وإصلاحه، فقد رأى المجتمعون تسليم وثائق هذا اللقاء واللقاءات التحضيرية إلى مسؤولي وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.

وتشمل هذه الوثائق ما يأتي:

* الرصد العلمي لما طرح في جميع اللقاءات.
* التوصيات المقدمة من المشاركين.
* الدراسات والمداخلات المكتوبة.
* التسجيل الصوتي والمرئي لمضامين الحوار والندوات وورش العمل.

ويدعو المشاركون والمشاركات هذه الجهات إلى دراسة هذه النتائج والإفادة منها؛ لما تحتوي عليه من آراء نخب من مثقفي المملكة ومثقفاتها والعاملين في المجالات التعليمية والتربوية وبعض شرائح المجتمع من ذوي العلاقة على جميع المستويات".